

إعلان كونمينغ

إعلان من الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر
الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2020 (الجزء الأول) تحت شعار:

"الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لكافة الحياة على الأرض"

(المسودة النهائية)

نحن الوزراء ورؤساء الوفود الأخرى، وقد اجتمعنا في كونمينغ، بمقاطعة يونان، جمهورية الصين الشعبية، حضوريا وعبر الانترنت، يومي 12 و 13 أكتوبر/تشرين الأول 2021، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي،¹ بدعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية،

(الفقرة 1 من الديباجة) إذ نشير إلى أهمية رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي: "الحياة في انسجام مع الطبيعة"،

(الفقرة 2 من الديباجة) وإذ نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونذكر أن تحقيقها الكامل عبر الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية هو أمر ضروري للتمكين من تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي ورؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي،

(الفقرة 3 من الديباجة) وإذ نشدد على أن التنوع البيولوجي، ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي يوفرها، تدعم جميع أشكال الحياة على الأرض وترتكز عليها صحتنا البشرية وصحة الكوكب والرفاه، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

(الفقرة 4 من الديباجة) وإذ يساورنا القلق بأن فقدان الجاري للتنوع البيولوجي يعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الدولية الأخرى،

(الفقرة 5 من الديباجة) وإذ نسلم بالتقدم المحرز في العقد الأخير، بموجب الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ولكن يساورنا بالغ القلق بأن مثل هذا التقدم لم يكن كافيا لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي،

(الفقرة 6 من الديباجة) وإذ نسلم مع شديد القلق بأن الأزمات غير المسبوقة والمترابطة لفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والتصحر، وتدهور المحيطات، والتلوث، والأخطار المتزايدة على صحة الإنسان والأمن الغذائي، تشكل تهديدا وجوديا على مجتمعنا وثقافتنا ورخائنا وكوكبنا،

¹ يتضمن: الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، والاجتماع الرابع لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

(الفقرة 7 من الديباجة) وإن ندرك أن هذه الأزمات تتشارك في الكثير من محركات التغيير الكامنة،

(الفقرة 8 من الديباجة) وإن ندرك أيضا أن المحركات المباشرة الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي هي التغيير في استخدام الأراضي/البحار، والاستغلال المفرط، وتغير المناخ، والتلوث والأنواع الغريبة الغازية،

(الفقرة 9 من الديباجة) وإن نسلم بأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تسهم في الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من خلال تطبيق المعارف التقليدية والإبتكارات والممارسات، ومن خلال إشرافها على التنوع البيولوجي في أراضيها وأقاليمها التقليدية،

(الفقرة 10 من الديباجة) وإن ندرك أيضا أهمية الأدوار التي تؤديها النساء والفتيات والشباب،

(الفقرة 11 من الديباجة) وإن نشدد، بالتالي، على الحاجة إلى عمل عاجل ومتكامل للتغيير التحويلي، عبر جميع قطاعات الاقتصاد وجميع أجزاء المجتمع، من خلال اتساق السياسات على جميع مستويات الحكومة، وتحقيق أوجه التآزر على المستوى الوطني عبر الاتفاقيات والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل تشكيل مسار مستقبلي للطبيعة والناس، حيث يتم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وتقاسم المنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية على نحو عادل ومنصف، كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة،

(الفقرة 12 من الديباجة) وإن نلاحظ أن هناك حاجة إلى مزيج من التدابير لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، بما في ذلك إجراءات لمعالجة التغيير في استخدام الأراضي والبحار، وتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها، والتخفيف من تغير المناخ، والحد من التلوث، والسيطرة على الأنواع الغريبة الغازية، ومنع الاستغلال المفرط، فضلا عن إجراءات لتحويل النظم الاقتصادية والمالية ولضمان الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والحد من النفايات، مع الاعتراف بأن أيًا من هذه التدابير ليست كافية سواء وحدها أو كانت في مجموعات جزئية، وأن فعالية كل تدبير تعززها تدابير أخرى،

(الفقرة 13 من الديباجة) وإن نلاحظ الجهود والالتزامات لكثير من البلدان لحماية 30 في المائة من مناطق أراضيها وبحارها من خلال نظم المناطق المحمية المترابطة على نحو جيد وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المنطقة بحلول عام 2030،

(الفقرة 14 من الديباجة) وإن نعيد التأكيد على إعلان كانكون بشأن تعميم الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل الرفاهية وإعلان شرم الشيخ بشأن الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب،

(الفقرة 15 من الديباجة) وإن نشير إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في سبتمبر/أيلول 2020، مع شعار "إجراءات عاجلة بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة"،

(الفقرة 16 من الديباجة) *وإن نحيط علما* بشعار مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2020: "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لكافة الحياة على الأرض"،

نعلم أن وضع التنوع البيولوجي على مسار التعافي يمثل تحدياً في هذا العقد، في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، يتطلب زخماً سياسياً قوياً لإعداد واعتماد وتنفيذ إطار عالمي طموح وتحويلي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الذي يعزز الأهداف الثلاثة للاتفاقية بطريقة متوازنة،

نلتزم بما يلي:

1- ضمان إعداد إطار عالمي فعال للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 واعتماده وتنفيذه، يتضمن توفير وسائل التنفيذ اللازمة، بما يتماشى مع الاتفاقية، وآليات ملائمة للرصد والإبلاغ والاستعراض، من أجل عكس مسار فقدان الحالي للتنوع البيولوجي وضمان وضع التنوع البيولوجي على مسار التعافي بحلول عام 2030 على أقصى تقدير، نحو التحقيق الكامل لرؤية عام 2050 "الحياة في انسجام مع الطبيعة"؛

2- دعم إعداد واعتماد وتنفيذ، حسب الاقتضاء، خطة تنفيذ فعالة بعد عام 2020 وخطة عمل لبناء القدرات، لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية؛

3- العمل عبر حكومة كل منا لمواصلة النهوض بإدراج، أو "تعميم" الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في عمليات صنع القرار بما في ذلك من خلال إدراج القيم المتعددة للتنوع البيولوجي في السياسات والقواعد وعمليات التخطيط، واستراتيجيات الحد من الفقر، والمحاسبة الاقتصادية وتعزيز آليات التنسيق المتعددة القطاعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

4- الإسراع في إعداد وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتعزيزها، لضمان التنفيذ الفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 على المستوى الوطني؛

5- تحسين فعالية الحفظ والإدارة القائمة على أساس المنطقة وتعزيز مدى تغطيتها على المستوى العالمي، من خلال تعزيز وإنشاء نظم فعالة للمناطق المحمية واعتماد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المنطقة، فضلاً عن أدوات التخطيط المكاني، لحماية الأنواع والتنوع الجيني والحد من التهديدات على التنوع البيولوجي أو القضاء عليها، مع الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة؛

6- تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل تلبية احتياجات الناس؛

7- العمل بنشاط على تعزيز الإطار البيئي القانوني العالمي وتعزيز القانون البيئي على المستوى الوطني، وإنفاذه من أجل حماية التنوع البيولوجي ومكافحة الاستخدام غير القانوني، والنظر في التزامات حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها عند اتخاذ إجراءات لحماية التنوع البيولوجي؛

8- زيادة جهودنا لضمان، من خلال الاتفاقية وبروتوكول ناغويا والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، التقاسم العادل والمنصف للمنافع من استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك المعارف التقليدية المرتبطة، مع مراعاة سياق معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية؛

9- تعزيز وتنفيذ التدابير الرامية إلى إعداد وتقييم وتنظيم وإدارة ونقل، حسب الاقتضاء، التكنولوجيات الأحيائية ذات الصلة، بهدف تعزيز المنافع والحد من المخاطر المحتملة، بما في ذلك تلك المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق الكائنات الحية المحورة، التي يربح أن يكون لها آثار ضارة على البيئة؛

10- زيادة تطبيق النهج القائمة على النظام الإيكولوجي للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، وزيادة القدرة على الصمود، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ودعم الإنتاج المستدام للأغذية، وتعزيز الصحة، والمساهمة في التصدي للتحديات الأخرى، مع تعزيز نهج الصحة الواحدة والنهج الشاملة الأخرى وضمان المنافع على مدى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، من خلال ضمانات قوية للحماية البيئية والاجتماعية، مع تسليط الضوء على أن مثل هذه النهج القائمة على النظام الإيكولوجي لا تحل محل الإجراءات ذات الأولوية اللازمة للحد على نحو عاجل من انبعاثات غازات الدفيئة بطريقة تتسق مع أهداف اتفاق باريس²؛

11- زيادة الإجراءات للحد من التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على المحيطات لحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على الصمود أمام تغير المناخ؛

12- ضمان أن سياسات وبرامج وخطط ما بعد التعافي من الأوبئة تسهم في الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، مع تعزيز التنمية المستدامة والشاملة؛

13- العمل مع وزارات المالية والاقتصاد، والوزارات الأخرى ذات الصلة، على إصلاح هياكل الحوافز، والقضاء على الإعانات والحوافز الأخرى التي تضر بالتنوع البيولوجي، أو إزالتها تدريجياً أو إصلاحها، مع حماية الناس في الحالات المهمشة، من أجل حشد موارد مالية إضافية، ومواءمة جميع التدفقات المالية لدعم الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

² يمكن الإشارة أيضاً إلى النهج القائمة على النظام الإيكولوجي على أنها "الحلول القائمة على الطبيعة" حسب التوصية 2/23، الفقرة 4، الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

14- زيادة توفير الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات للبلدان النامية، اللازم لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وبما يتماشى مع أحكام الاتفاقية؛

15- تمكين المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والمجتمع المدني، والحكومات والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، وقطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، وتشجيعهم على تقديم التزامات طوعية في سياق خطة عمل شرم الشيخ إلى كونمينغ من أجل الطبيعة والناس، ومواصلة بناء الزخم لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

16- القيام بمزيد من التطوير لأدوات الاتصالات والتثقيف والتوعية العامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي لدعم التغييرات في السلوك نحو الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

17- زيادة تعزيز التعاون وتنسيق الإجراءات مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الجارية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فضلا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والعمليات الدولية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، من أجل تعزيز حماية وحفظ والإدارة المستدامة والاستعادة للتنوع البيولوجي للأراضي والمياه العذبة والتنوع البيولوجي البحري، مع الإسهام في الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، الموائمة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[سيقدم هذا الإعلان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2022 المعني بالتنمية المستدامة، والجزء الثاني من جمعية الأمم المتحدة الخامسة للبيئة.]